التضخم في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 وبعده

(الاسباب والمعالجات)

Inflation in Iraq before 2003 reasons and effects and treatment

م. احمد عباس عبد الله

جامعة الفلوجة – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يتبين لنا من خلال ما تم ذكره في هذا البحث بان التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة ومن ثم انخفاض قيمة النقود نتيجة زيادة حجم تداولها مقابل السلع والخدمات المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة وان هذه الظاهرة تعاني منها العديد من دول العالم ومنها العراق موضوع بحثنا الموسوم (التضخم في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 وبعده الاسباب والمعالجات) والذي يقوم على فرضية مفادها ان التضخم ليس ظاهرة نقدية فحسب وانما التضخم ظاهرة مركبة يشكل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي احد جوانبه واخرى تتعلق بسرعة دوران النقود في السوق المحلية . اذ يتضح للقارئ بان الاقتصاد العراقي يعاني منذ زمن طويل من اختلال هيكلي عميق ناتج عن السياسات الخاطئة التي يدار بها الاقتصاد المذكور من قبل المعنيين بالامر فضلا عن الحروب والازمات التي مر ويمر بها العراق الان والتي احدثت فجوه عميقة بالاقتصاد العراقي حيث ارتفعت خلاله معدلات التضخم بشكل غير مسبوق فضلاً عن الحقائق الملموسة على أرض الواقع خاصة بعد عام (2003م) الذي شهد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها والتي دمرت كل البنى التحتيه وحلت الالاف من افراد القوات المسلحة والكيانات الاخرى وان ارتفاع معدلات التضخم بعد هذا التاريخ قد وصل على سبيل المثال الى (47.6%) عام (2007) والذي تقف وراءه اسباب عديدة منها تردي الوضع الامني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري وقد تركت هذه الحالة العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية اثرت بشكل واضح على حياة المواطن العراقي خاصة من ذوي الدخول المنخفضة ومع ذلك لاتزال الجهات ذات العلاقة ومنها البنك المركزي العراقي عازمة على وضع الحلول المناسبة لمعالجة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.

Abstract

In previous mentioned in this research it was shown that inflation is uneconomic phenomenon include prices general level raising continuously then in money value decreasing subsequent to frequent use opposite with merchandises offer in

markets in certain times many countries suffer from this phenomenon include Iraq which is my research concern "inflation in Iraq before 2003 reasons and treatment" that shows inflation is not critical phenomenon only, but also is a dynamic which form the structural disorder that Iraq economy suffer from one of it's sides and other related in circulation speed of many in local markets.

Disorder economy is clearly shown to the readers because of the mistakes of policy of Iraq economy. For long terms in addition to wars and crises that Iraq face now. High inflation occur in Iraq economy that has never been before especially after 2003 that Iraq occupied by united states of America was happened sharing with coalition and they destroy all in infrastructures and released thousands of military staff until inflation raised to 47.6% for example in 2007 for many reasons.

Bad security situation, financial, administrational corruption and idleness which left had traced on both social and economical sides and affected especially on low income families but until now official staffs include Iraq central bank try to treat the problems of Iraqi inflation

المقدمة:

تعد ظاهرة التضخم الاقتصادي انعكاساً للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها البلدان المختلفة وفي الواقع فان وجود التضخم في اقتصاد ما يعد فشل للسياسات الاقتصادية في تحقيق اهدافها من اجل المحافظة على الاستقرار العام للأسعار ولهذا يعد التضخم من المشكلات التي تعاني منها الكثير من الاقتصاديات في العالم على الرغم من الاهتمام الكبير الذي يوليه رجال الاقتصاد بهذه الظاهرة إلا إن هناك اختلاف في وجهات النظر فيما بينهم تتعلق حول الاسباب الذي تقف وراء بروز هذه الظاهرة إضافة الى الاثار التي يتركها التضخم على النظام الاقتصادي ومن جهة اخره العديد من الاقتصاديين والباحثين على ضرورة اختيار افضل السياسات التي يتعين على البلد إتباعها من أجل القضاء على هذه الظاهرة او الحد منها على اقل تقدير والتضخم الاقتصادي ليس غريبا عنا بل يكاد ان يكون ملازما لنا منذ سنوات عديده ولكن معدلاته تتفاوت من سنه الى اخرى ومن بلد الى اخر والتضخم كظاهره اقتصاديه لا يختلف عليه اثنان بأنه ذلك الارتفاع المضطرد في المستوى العام للأسعار ومع ذلك لم يتفق الاقتصاديين على تحديد مفهوم محدد للتضخم يلقي قبولا عاما , ومع ذلك حضي هذا الموضوع باهتمام العديد من الكتاب والباحثين من ذوي الاختصاص من اجل معرفه الاسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة واثارها وتداعياتها وكيفية معالجتها من خلال الطرق الخاصة بمعالجه هذه الظاهرة والتي يأتي في مقدمتها طريقة الارقام القياسية وبحثنا الموسوم (التضخم في الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 , وبعده الاسباب والمعالجات) والذي يقوم على فرضية مفادها (ان التضخم في الاقتصاد العراقي هو ظاهرة مركبه ناتجة من سوء التقدير بين الطلب الكلي والعرض الكلي) يسلط الضوء على مشكله التضخم في الاقتصاد العراقي باعتباره احد البلدان النامية الذي تعاني اقتصاداتها من هذه الظاهرة النقدية والتي تمتد جذوره الى عقود طويلة من الزمن بسبب الاوضاع غير الطبيعية التي مر ويمر بها الاقتصاد العراقي قديما وحديثا وعلى امتداد ثلاثة عقود من الزمن وقد تطرق البحث الى مفهوم وانواع واسباب واثار وطرق معالجات ظاهره التضخم وصولا الى الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها التخفيف من وطئ التضخم ومعدلات نموه وارتفاعه مستقبلا مستخدمين في ذلك بعض المصادر ذات الصلة بالموضوع والذي قسم الى اربع محاور .

اهمية البحث :-

تأتي اهمية البحث من كونه يظهر التضخم كيف استشري في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 , وما خلفه هذا الاحتلال من تدمير للبنيه التحتيه ومرتكزات العراق الاساسية .

فرضية البحث :-

يقوم البحث على فرضية مفادها :- (ان التضخم ظاهرة نقدية فقط لكن الحقيقة هي ان التضخم ظاهرة مركبة يشكل في مقدمتها الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي , واخرى تتعلق بسرعة دوران النقود في السوق)

هدف البحث :-

يهدف البحث الى بيان مفهوم التضخم الاقتصادي وتحديد اسبابه و اثاره ودور السياسة النقدية والمالية في معالجته .

منهجية البحث :-

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره احد اساليب البحث العلمي في تحليل المعلومات والبيانات الناتج المحصول عليها من المصادر المختلفة .

هيكلية البحث :-

اما هيكلية البحث فقم تم تقسيم البحث الى اربعة محاور:- تضمن المحور الاول مفهوم و انواع واسباب التضخم في العراق اما المحور الثاني فتضمن انواع التضخم بينما تضمن المحور الثالث معالجات ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي اما المحور الرابع فحمل عنوان التضخم في العراق قبل وبعد 2003

المحور الاول: ((مفهوم و انواع واسباب التضخم في العراق))

اولا: مفهوم التضخم : يعد التضخم ظاهره اقتصادية مألوفة لدى الكثير من الناس ويعتبر من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعا وعلى الرغم من تنوع استخدام هذا المصطلح ألا أنه لا يوجد أتفاق بين ألاقتصاديين على تحديد مفهوم محدد للتضخم يلقى قبولا عاماً في الفقه الاقتصادي ويعود السبب في ذلك الى الانقسام في ألاراء وألافكار حول تحديد مفهوم التضخم أذ يستخدم هذا ألاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفه مثل . (http://www.aljaseera.net line – inftation)

1- أرتفاع المستوى العام للاسعار بشكل مفرط.
2- أرتفاع التكاليف الانتاجيه المستخدمه في العمليه الانتاجية .
3- الافراط في خلق الارصدة النقديه.
4- أرتفاع الدخول النقديه للافراد أو عنصر من عناصر الدخل القومي كالاجور والارباح.

وعليه فليس من الضروري أن تتحرك هذة الظواهر المختلفه بنفس الاتجاه وبوقت واحد بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يرافقه أرتفاع في الدخل القومي كذلك من الممكن ان يحدث ارتفاع في التكاليف او ان يصحبه ارتفاع في الارباح ومن المحتمل ان يحدث أفراط في خلق النقود دون ان يصحبه أرتفاع في الاسعار أو الدخول النقديه . وبعبارة أخرى فأن الظواهر المختلفه التي يمكن أن يطلق على كل منها (التضخم) هي ظواهر مستقله عن بعضها البعض الى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الارباك في تحديد مفهوم التضخم الذي يختلف تعريفه من مدرسه اقتصاديه الى أخرى ومن كاتب أو

اقتصادي الى أخر فعلى سبيل المثال أن اصحاب المدرسه الكلاسيكيه يشيرون الى ان الاسعار تتحدد وفقا لتفاعل العرض والطلب مثال على ذلك معادلة الاقتصادي (فيشر)والتي تتلخص بما يلي : **(القريشي,2009, 287)**

المستوى العام للأسعار=كمية النقود*سرعة دورانها .أما الاقتصادي (كمبرج)فقد طور النظريه الكلاسيكيه التي تفيد ان حركة الاسعار او معدل التضخم يتناسب طرديا مع كمية النقود وعكسيا مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود. أما الاقتصادي(كينز) فقد توصل ألى ان التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوبه ومستمرة الامر الذي يؤدي الى حدوث سلسله من الارتفاعات المفاجئه في المستوى العام للاسعار .بينما أكدت المدرسه الماركسيه من جهتها على تحديد حركة اسعار السلع والخدمات اي ان ارتفاع تكلفة انتاج السلع يؤدي الى حدوث التضخم ومن جهة أخرى يعرف التضخم بأنه(عبارة عن نسبة التغيير في أسعار المستهلكين وبالتالي فأن هذا التعريف لايأخذ بنظر الاعتبار نمو أسعار العقارات والاسهم) على سبيل المثال ويرجع سبب ذلك الى تذبذب اسعارها . بينما عرف بعض الاقتصاديين **(معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الاعمال,286)** بأن التضخم (هو الارتفاع المضطرد في المستوى العام للاسعار) بينما يرى البعض الاخر**(السيد علي , 1998, 181)** بأن التضخيم ظاهرة تحدث نتيجة ارتفاع الاسعار مع تزايد التكاليف التي تأخذ شكل دخول اعلى وقوة شراء أكبر لدى اصحاب الموارد الانتاجيه الذين بأستطاعتهم عندئذ دفع اسعار اعلى مقابل حصولهم على السلع والخدمات بينما هناك تعاريف لا تشير الى اسباب التضخم أو تأثيره فعلى سبيل المثال يعرف التضخم**(الامين , 1983, 193)** وفقا لذلك فان التضخم بوصفه عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار او ما يكافئ هو ألانخفاض المستمر في قيمة النقود . بينما يرى الباحث بأن التضخم هو ظاهرة اقتصاديه تحدث نتيجة الارتفاع المستمر والمفاجئ في اسعار السلع والخدمات ألامر الذي يؤثر على القيمه الشرائيه للنقود ويجعلها شبه عقيمة.

ثانيا: انواع التضخم

هنالك عدة انواع من التضخم حسب الحجم ومستوى التضخم والتي يمكن تحديدها بألاتي:-

1- التضخم الزاحف أو البطيء :-Creeping Inflation:-

يتسم هذا النوع من التضخم بأرتفاع بطئ ومتواصل في المستوى العام للاسعار وبمعدلات صغيرة .وهذا هو السبب تسميته بالزاحف لان أرتفاع الاسعار في هذا النوع من التضخم تزداد ببطئ متواصل وان نسبة أرتفاع الاسعار فيه تتراوح بين 1-3% وربما اكثر بقليل ولكنه لا يتعدى (10%) سنويا ومما تجدر الاشاره اليه انه أذ أستمر التضخم الزاحف بألارتفاع فأنه سوف يؤدي الى الوصول الى التضخم الجامح بسبب اثرة التراكمي .**(الامين, 1983, 196)**

2-التضخم الجامح أو المفرط:Hyper Inflation :-

وهي حالة أرتفاع معدلات التضخم بمعدلات عاليه يصاحبها سرعة في تداول النقد بالسوق ويعد هذا النوع من التضخم من أشد انواع التضخم حيث يؤدي الى الانخفاض الشديد في القوة الشرائيه للنقود مما يؤدي الى ضعف الثقه بها ويتسبب بأنهيار العملة الوطنيه كما حدث في المانيا عامي (1921_1923) وفي

هنغاريا عام (1947) وان مستوى ارتفاع الاسعار في هذا النوع قد يصل الى (50%) في الشهر الواحد والى اكثر من 100% خلال السنه.**(زيني ,192,2009 -193)**

3-التضخم الركودي Stag Inflation:-

وهذا النوع من التضخم تأخذ به أسعار السلع والخدمات والاجور .بالارتفاع المتواصل على الرغم من أنخفاض مستوى الطلب الكلي وأرتفاع نسبة البطاله في الموارد الانتاجية وقوى الانتاج في الاقتصاد القومي وهذا النوع من التضخم يسود في بعض الاقتصاديات المعاصرة.

4-التضخم الأصيل:Substantial Inflation:-

هذا النوع من التضخم يتحقق عندما لا تقابل الزيادة في الطلب زيادة في معدلات الانتاج مما ينعكس أثره في أرتفاع الاسعار في السوق.

5- التضخم المكبوت:-Oppressed Inflation:-

وهي الحالة التي يتم خلالها منع الاسعار من الارتفاع من خلال سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون زيادة الانفاق الكلي وأرتفاع الاسعار.(عبد العال, 1990, 35)

6- التضخم المستورد: Imported Inflation :-

ويحدث هذا النوع من تضخم عندما يكون اقتصاد بلدا ما معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات التي يتم استيرادها حيث يكون الاقتصاد عندئذ عرضه للتضخم المستورد خاصة عندما تكون الدولة المصدرة لتلك السلع والخدمات تعاني اصلاً من التضخم وهذا النوع من التضخم سوف ينتقل الى الاقتصاد المحلي عن طريق تلك السلع والخدمات المستوردة .

7- التضخم المشترك: Mixed Inflation :-

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوى الشرائية للنقود وكذلك حجم السيولة لدى الافراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات مع بقاء العرض الكلي ثابتاً . (العمر, 1987, 40)

ثالثاً :اسباب التضخم في الاقتصاد العراقي

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة بل ان هناك اسباب تقف وراء ظاهرة التضخم الناتجة عن الارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات لكن النتائج تبقى متقاربة ومتشابهة وتتركز في الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية وزيادة الضغوط المعيشية على اصحاب الدخول المنخفضة من الفقراء واصحاب الدخول المحدودة من الموظفين والعمال وتتراوح اسباب التضخم بين اسباب تتعلق بالطلب واسباب اخرى تتعلق بالعرض على السلع والخدمات وندرج في ادناه بعض الاسباب التي ادت الى بروز ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي منها :-

1- دخول العراق في حروب عديده منها الحرب العراقية الايرانية ودخول الكويت عام (1990م) واحتلال العراق من قبل الولايات الامريكية وحلفائها عام (2003م) ، ادت الى تدهور الاقتصاد العراقي وبنيته التحتية وتحمله اعباء كبيرة اثقلت الموازنة العامة للدولة واحدثت عجزاً كبيراً أوقعت العراق في شرك المديونية الخارجية الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية الاخرى. **(هاشم, 2001, 189)**

2- الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل الامم المتحدة عام (1991) والذي احدث شللاً تاماً في الاقتصاد العراقي بسبب منعه من تصدير منتجاته النفطية الى الاسواق العالمية وعدم حصوله على الايرادات المالية لتغطية نفقاته المتعدده وشراءه للسلع والخدمات الضرورية خاصة (الغذاء والدواء).

3- ارتفاع حجم الانفاق العام: نظراً لتوقف جميع القطاعات الانتاجية عن العمل وتردي الاوضاع بصورة عامة والامنية بشكل خاص وحل جميع افراد القوات المسلحة والدوائر الامنية الاخرى اضافة اعداداً جديدة الى اعداد العاطلين عن العمل اذ وصلت نسبة البطالة في العراق الى (67%) عام (2003) ، ومابعدها حسب تقديرات بعض الجهات ذات العلاقة – اضافة الى ازدياد عدد افراد الجيش والشرطة والأمن واسباب اخرى احدثت عجزاً في الموازنة العامة للدولة.**(القريشي,2004 ,317)**

4- الفساد المالي والاداري المستشري في مؤسسات ودوائر الدولة المختلفة واختلاس الملايين من الدولارات لمشاريع وهمية من قبل قوات الاحتلال الامريكي وعدد من القوى والشخصيات السياسية في الحكومة الحالية نتيجة سيطرتهم على موارد الدولة اضافة الى عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي الاجمالي بين افراد المجتمع رغم ان حصت الفرد العراقي حسب الاحصائيات الرسمية التي تصدرها الحكومة من المفترض ان تصل(2405)دولار للفرد الواحد عام (2007)، على سبيل المثال الا ان الاحصائيات التي يصدرها صندوق النقد الدولي اظهرت بأن (22%) من الشعب العراقي يعيش تحت خط الفقر.

5- رفع الدعم الحكومي من قبل الحكومة الحالية عن بعض السلع الضرورية الاساسية التي تقع ضمن مفردات البطاقة التموينية ، اضافة الى رفع اسعار المنتجات النفطية ومشتقاته خاصة (البنزين) استجابة لشروط صندوق النقد الدولي مما ادى الى زيادة المعروض النقدي وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية في السوق المحلية.**(http://www.annabaa.org/nba46/ttadakhtim)**

6- تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد انتاجي يعتمد على الزراعة والصناعة الى اقتصاد ريعي يعتمد على مورد النفط وبنسبة (95%)، بسبب الشلل الذي اصاب الاقتصاد العراقي وقطاعاته المختلفة بسبب الحروب والتدمير والنهب والسلب الذي طال البنى التحتيه والمعامل والمصانع والمرافق العامة الاخرى ومشاريع الري والسدود والخزانات وانتشار الامراض والاوئبة والملوحة لتشمل اغلب الاراضي.

7- وجود الفجوة التضخمية على اساس عرض النقود وزيادة الطلب عليها وحسب البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي نجد ان تلك الفجوة تتمثل بوجود كتله نقدية كبيرة يتم تداولها في السوق والمتمثلة بعرض النقود (العملة×التداول) دون ان يقابلها كمية من السلع والخدمات المنتجة في السوق المحلية.

8- ارتفاع التكاليف الانتاجية والتسويقية خاصة الاجور وتكاليف المستلزمات الضرورية الداخلة في العملية الانتاجية والمستوردة واسباب اخرى لايسع المجال للحديث عنها .

اولا: واقع التضخم في الاقتصاد العراقي : تؤكد اغلب الدراسات على ان تاريخ التضخم قديم قدم النقود نفسه خاصة مع ظهور اولى العملات خلال الحضارات القديمة كالحضارة الرومانية وحضارة وادي النيل والرافدين، والذي يعنينا في هذا الصدد هو تاريخ التضخم في الاقتصاد العراقي اذ اوضحت بعض الدراسات والابحاث كما يشير الجدول رقم(1) يوضح التضخم للمدة (1960-2010م).

السنوات	1960	1970	1980	1990	2000	2010
معدل التضخم	%5	%7.1	%95	%67	%10	%2.7

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على اصدارات البنك المركزي العراقي ومنظومة الدولية الانترنيت.

بان التضخم في الاقتصاد العراقي يعود الى عام (1960)، حيث ارتفع في وقتها الرقم القياسي للاسعار بنسبة (5%) ، وبعد مرور (10) سنوات شهد معدل التضخم ارتفاعاً بسيطاً وصل الى (7.1 %) في عام (1970) ، غير ان ما حصل في عام (1980)، شيئاً مغايراً لواقع الاقتصاد العراقي حيث شهد العام المذكور حرباً دامت (8)سنوات بين العراق وايران ارتفع فيها معدل التضخم الى اعلى مستوياته اذ وصل معدل التضخم الى (95%) عام (1980)، وحتى انتهاء الحرب العراقية – الايرانية عام (1988) ، اتجهت الارقام القياسية لأسعار المستهلك نحو الارتفاع لتصل الى (397.3) عام (1988) وعند حلول عام (1990) ،**(الحجية,2002 , 35)** شهد هذا العام فرض حصار اقتصادي شامل على العراق من قبل الامم المتحدة منع بموجبه استغلال ثرواته النفطية وتصديرها للخارج وتجميد امواله في البنوك العالمية، وبعد عام من هذا التاريخ حدثت حرب الخليج الاولى ليصل على اثرها التضخم الى (67%) عام (1991)، وان نسب فائض الطلب الى المعروض من السلع والخدمات في السوق المحلية قد ازدادت بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (115.6%) , وازداد عرض النقد ليصل الى (24760) مليون دينار وعند حلول الالفية الجديدة انخفض معدل التضخم في الاقتصاد العراقي اذ وصل الى (10.1%) عام (2000) ، نتيجة لتحسن علاقات العراق مع دول العالم وحصوله على فرصة تصدير نفطه الى الخارج حسب الاتفاق الخاص مع الامم المتحدة وفق برنامج مبادلة النفط مقابل الغذاء والدواء عام (1996) ، غير ان هذا الانخفاض في معدلات التضخم لم يدم طويلاً وما ان شارفت سنة (2000) ، على الانتهاء حتى بدأت الموأمرة تحال ضد هذا البلد ليشهد عام (2003) ، احتلال العراق من قبل امريكيا وحلفائها ولتبرز ظاهرة التضخم من جديد الى سطح الاحداث ليصل ارتفاعه الى (33.6%) عام (2003) ، بعد ان دمرت القوات الامريكية المحتلة كل البنى التحتيه والمنشاءات الخدمية وحلت الالات من ابناء القوات المسلحة والاجهزة الامنية الاخرى حيث اصبح في العراق جيش من العاطلين عن العمل بلغت نسبة البطالة فيه حوالي (67%) حسب ما يصدر من تصريحات من الجهات ذات العلاقة بهذه الخصوص لذلك اصبح الفرد العراقي بعد عام (2003) (http://www.aljaseera.net)، يعاني من تراجع الاقتصاد بشكل كبير في ظل تضخم مفرط لم يشهده من قبل اذ اختفى على اثرها اصحاب الطبقة الوسطى وبروز طبقتين هما طبقة الاثراء وطبقة الفقراء المعدومين وهم السواء الاعظم من المجتمع العراقي اذ يشكلون حوالي 70% من مجموع السكان على الرغم من الايرادات الكبيرة التي يحصل عليها العراق الا ان انفاقها يسودها الغموض وكما هو موضح في الجدول رقم (2) .

جدول (2) الموازنة العامة في العراق للمدة (2000-2010) مليون دولار :

السنة	الايرادات	النفقات	الموازنة العامة/ فائض او عجز
2000	587	777	-189.5
2001	668	1078	-409.8
2002	480	444	35.6
2003	11008	1024	84.6
2004	22.700	22.104	0.959.5
2005	27.516	17.918	9957.64
2006	33.258	26.310	6.948038
2007	43.094	30.806	1.228.725
2008	58.806	30.806	-11.794
2009	84000	78.300	+6
2010	67000	78.833	-17.833

المصدر: البنك المركزي : المديرية العامة للاحصاء والابحاث , نشرات احصائية للمدة (1991 – 2010)

غير ان معدلات التضخم بدات بالانخفاض شيئاً فشيئاً لتصل الى 2.7% عام 2010 ، وذلك لاتباع البنك المركزي سياسة نقدية جديدة وتحسن الوضع الامني نوعا ما . ومما تقدم يثبت ان التضخم ليس امراً حديثاً لم يعرفه الاقتصاد العراقي بل ان جذورة التاريخية تمتد الى سنين عديدة مضت

ثانيا : المحور الثاني :الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

التضخم كما هو معلوم ظاهرة اقتصادية لها اثارها السلبية ليس على القوة الشرائية والدخل فحسب وانما على عمليات الادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية ومن الاثار السلبية لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ما يلي:-

1- فقدان النقود لوظيفة من وظائفها باعتبارها مقياس للقيمة فكلما ارتفعت الاسعار انخفضت القيمة الشرائية للنقود الامر الذي يؤدي الى حصول ارباك في عمليات البيع والشراء وبين الدائن والمدين ..... الخ .

2- اعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع ففي هذه الحالة سوف يتأثر اصحاب الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والعمال والفقراء وعمال الاجرة بسبب تغيير الاسعار نتيجة التضخم الحاصل في اسعار السلع والخدمات بينما اصحاب الدخول المتغيرة مثل رجال الاعمال واصحاب الاعمال الحرة فدخولهم عادة ما تزداد مع موجة التضخم وارتفاع الاسعار .**(السيد علي , 1998 , 189)**

3- ان وجود التضخم وارتفاع الاسعار في السوق سوف يعرض المنتجات المحلية الصناعية والزراعية الى المنافسة الشديدة من الخارج نتيجة استيراد السلع والمنتجات التي يزداد الطلب عليها الامر الذي يعرض المنتجات المحلية الى التدهور والمنافسة وهذا ما نشاهده اليوم في الاسواق العراقية من منافسة البضائع الاجنبية المستورده للبضاعة العراقية بسبب فتح الحدود على مصراعيها امام البضائع القادمة من دول الجوار اضافة الى عدم وجود الرسوم الكمركية والسيطرة النوعية التي تفرض على تلك البضائع .**(زيني,2009 , 292)**

4- تفشي ظاهرة الرشوة والفساد المالي والاداري بكافة انواعه حيث يلجأ الكثير من الناس الى اساليب متعددة من اجل الحصول على الكسب الغير مشروع من اجل المحافظة على ميزانيتهم الخاصة ومواجهة حالة التدهور في الاسعار وهذا ما يحصل الان في العراق الذي يعتبر من اكثر الدول في العالم فساداً خاصة بعد عام 2003م .**http://www.annabaa.org/nba46/ttadakhtim**

5- كما ان للتضخم تأثير سلبي على العجز الذي يصيب الموازنة العامة للدولة واجبارها على اللجوء الى الديون الخارجية من اجل سد النقص او العجز الحاصل في الموازنة العامة وهذا ما حصل للعراق بعد الاحتلال .

ثالثا :- المحور الثاني : معالجات ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

تعمل العديد من دول العالم ومنها العراق على متابعة مؤشرات الاسعار لمعرفة التضخم ومقداره ومنشئه ومن ثم تبدأ هذه الدول بوضع العلاج اللازم له فعلى سبيل المثال تعالج الدول الرأسمالية ظاهرة التضخم من خلال اتخاذ معدل سعر الفائدة وسيلة للحد من هذه الظاهرة فتتعامل بمعدل الفائدة بالزيادة أو النقصان لكي تعالج التضخم وعندما تكون هناك اشارات على بدء التضخم فان البنك المركزي يعمل على زيادة نسبة الفائدة والغاية من ذلك هو سحب الاموال من السوق وتوجيهها نحو الاستثمار وغيره . اما بالنسبة للمدارس الاقتصادية المختلفة فكل مدرسة طرحت السبل التي تتم من خلالها معالجة التضخم، فالمدرسة النقدية تبنت سياسات تجميد الاجور وتخفيض الانفاق العام على الدعم السلعي. بينما الماركسيون ركزوا على ضرورة تخطيط الاسعار والتحكم بمعدلات التضخم . لكن الذي يعنينا في هذا الصدد هو معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي حيث لم يعد خافياً على احد ولا على المعنين بالاقتصاد العراقي انه بعد عام (2003) شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً خاصة خلال عامي (2006-2007) ، ولو ان التضخم ليس جديداً على الاقتصاد العراقي بل انه متأصل فيه وعلى امتداد حقبة من الزمن شهد خلاله التضخم ارتفاعاً كبيراً لم يشهده العراق بحيث عرقل الكثير من المشاريع وبرنامج الاعمار والتنمية المزمع تحقيقها في الامد المتوسط والبعيد وفي هذا الصدد منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية الكاملة بموجب القانون رقم (56) لسنة (2004) ، لمعالجة التضخم حيث نصت الفقرة (2) من القانون المذكور على ان يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال وان لا يتلقى اي تعليمات من اي جهة كانت من الجهات الحكومية ومع ذلك هناك وسائل يمكن من خلالها معالجة التضخم منها :-

اولا :- السياسة النقدية :-

تعد السياسة النقدية من اهم السياسة الاقتصادية لكونها تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي وذلك لان السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي في اي دولة ومنها العراق سيتولى تنفيذها فتستمد أهميتها من خلال تاثيرها على عرض النقود والتحكم في حجم الائتمان وبالتالي يستطيع البنك المركزي التأثير على مقدرة وامكانية البنوك التجارية التي تقدم المنح الائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة والبنك المركزي هو الممثل الاساسي للسلطة النقدية الذي يقوم بمراجعة سير العمليات الائتمانية ومنها عمليات السوق المفتوحة وعمليات سعر اعادة الخصم وعمليات الاحتياطي النقدي وهناك عدة ادوات تلجأ اليها السياسة النقدية لحد من التضخم منها:- (عطو, 1999, 56-63)

1- زيادة سعر الخصم :- وهي من النشاطات الاعتيادية التي تقوم بها المصارف التجارية .

2- زيادة سعر الفائدة .

3- زيادة نسبة الاحتياط القانوني.

4- بيع البنك المركزي للاسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

2- السياسة المالية:-

ينحصر اهتمام السياسة المالية على جانبين اساسيين هما:-

النفقات العامة والايرادات العامة اي بمعنى كيفية الحصول على الايرادات العامة وما هو أوجه انفاقها حيث تشمل الايرادات العامة على الضرائب والرسوم والدومين...الخ

أما النفقات العامة فتتعلق بالرواتب والاجور واسعار السلع والخدمات التي يتم شراءها اضافة الى ما يقدم من المنح والمساعدات الى المنظمات وتسديد اقساط الديون ومن اجل معالجة هذه الظاهرة المسماة بالتضخم لابد من القيام بما يلي :-

1- ترشيد الانفاق الاستهلاكي للحكومة وزيادة الطاقة الانتاجية للقطاعات المختلفة .

2- تقليص العجز في الموازنة العامة من خلال تحديد اولويات الانفاق.

3- رفع كفاءة الطاقة الضريبية وذلك من خلال تعديل النظام الضريبي.

4- زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السلع الكمالية .

اضافة الى ما سبق ذكره يجب على الدولة ان تعمد الى تحريك اقتصادها من خلال تحقيق التوازن في الموازنة العامة وان تشجع الانتاج المحلي كبديل عن الاستيراد وان تكافح الاحتكار بكل اشكاله.

المحور الرابع : التضخم في الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام (2003)

يعاني الاقتصاد العراقي منذ عام (1980م) من اختلال هيكلي عميق ناتج عن الحرب العراقية – الايرانية وحرب الخليج الاولى وفرض الحصار الاقتصادي من قبل الامم المتحدة عليه ومما زاد من هذا الاختلال هو احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وما ينتج عن هذا الاحتلال من تدمير للبنى التحتية (طرق وجسور ومباني) ومما زاد الوضع سوءاً تعرض اغلب دوائر الدولة ومؤسساتها ومنشاءتها الى النهب والسلب والحرق اضافة الى حل الالاف من ابناء القوات المسلحة والكيانات الاخرى ليزداد الوضع اكثر سوءاً ونتيجة لذلك اصبح العراق يحتل المراكز الاولى في العالم بالفساد المالي والاداري حسب ما اعلنته منظمات الامم المتحدة ذات الاختصاص مثل منظمة الشفافية العالمية. ومن اجل الوقوف على حقيقة الاقتصاد العراقي سوف نأخذ مؤشراً واحداً من المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق لمدة من (2000–2010) ، لكي تتعرف طبيعة الاختلال الذي يعانيه الاقتصاد العراقي وقد ارتينا ان يكون موضوع(التضخم) هو المؤشر الذي سيتم بموجبه كشف ما اله اليه الاقتصاد العراقي والجدول رقم (3) يوضح معدلات التضخم في الاقتصاد لمدة المشار اليها اعلاه ويلاحظ من خلال الجدول انه خلال الاعوام (2000–2002) ، كانت معدلات التضخم تقريباً ثابته وهي(10%) وتعد هذه النسبة هي ادنى معدلات التضخم ضمن المدة المذكورة غير ان الوضع العام للأسعار بعد عام (2003) ، شهد تغيراً كبيراً لم يسبق له مثيل اذ ارتفع المستوى العام للسلع والخدمات الأشياء الاخرى بشكل كبير حيث وصل معدل التضخم الى (33.6) عام (2003) ، بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي وزيادة عرض النقود الذي وصل الى (5.773) مليار دينار لكن هذا المعدل انخفض الى(26.8%) عام (2004) ،بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية نوعاً ما اضافةً ضخ الملايين من الدولارات من قبل قوات الاحتلال الامريكي لخلق حالة من التوازن في السوق المحلية الامر الذي ادى الى رفع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وهذه احدى الاساليب التي لجات اليها قوات الاحتلال لردم الفجوة بين سعر صرف الدينار العراقي والدولار الامريكي اضافة الى ذلك زيادة عرض النقد من قبل الحكومة العراقية والذي بلغ (10.148)مليار دينار غير ان التضخم عاد الى الارتفاع من جديد خلال عامي (2005–2006)، ليصل الى (36.9%) و(47.6%) ، وهو اعلى مستوى وصل اليه التضخم خلال المدة المحصورة بين عامي (2000–2010) ، خاصة بعد توقيع اتفاقية التسوية عام (2004) مع صندوق النقد الدولي التي كانت من شروطها رفع الدعم عن جميع السلع خاصة السلع التي لها مساس مباشر بحياة المواطنين كالسلع الغذائية والمشتقات النفطية خاصة(النفط الابيض والبنزين) وجعلها مقاربة لاسعار المشتقات في دول الجوار الامر الذي ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار بصورة كبيرة اذ اوضح تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان سبب ارتفاع معدلات التضخم في العراق يعود الى ارتفاع حجم الطلب المحلي على السلع والخدمات وزيادة اسعار الواردات وزيادة السيولة الناتجة عن ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي الاستثماري والجاري فضلاً عن قيام الحكومة بتخفيض الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية خاصة مفردات البطاقة التموينية تنفيذاً لقرارات صندوق النقد الدولي غير ان وضع الاقتصاد العراقي قد شهد تحسناً بعد عام (2006م)، وذلك لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية

وحصول العراق على ايرادات كبيرة من جراء ذلك اضافة الى ما سبق هو محافظة سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار وعلى ضوء ذلك انخفض التضخم الى (30.7%) عام (2007)، وبعد عام انخفض التضخم ايضاً وبشكل لم يسبق له مثيل اذ وصل الى (12.7%) عام (2008)، والى (6.9%) عام (2009) والى (2.7%) عام (2010) ، حسب ما اعلنت عنه المصادر الحكومية ذات الصلة وذلك لاتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية جديدة بدأت منذ عام (2005) ، من اجل امتصاص التضخم حيث عجل ذلك رفع اسعار الفائدة من اجل امتصاص السيولة النقدية وخلق نوع من التوازن بين المعروض النقدي والمعروض السلعي اضافة الى ذلك حفاظ الدينار العراقي على سعر صرفه امام الدولار وارتفاع اسعار النفط كما ذكرنا سابقاً في الاسواق العالمية وقد شجع هذا الانخفاض في نسبة التضخم على اطلاق السيولة للمصارف ونسبته (5%) من الاحتياطي النقدي الموجود لديها بغية التوسع بعمليات الاقراض ودفع عملية التنمية الى الامام حسب رأي المعنين بالامر غير اننا ومع ذلك نتوقع ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل القريب بسبب عدم استقرار الوضع في العراق وعدم قدرة الاقتصاد العراقي السيطرة على معدلات التضخم والجدول رقم (3) والرسم البياني ادناه يوضحان انخفاض وارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (2000–2010) .

جدول رقم (3) معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (2000–2010)

السنوات	معدل التضخم
2000	%10
2001	%10.1
2002	%10.1
2003	%33.6
2004	%26.8
2005	%36.8
2006	%47.6
2007	%30.7
2008	%12.7
2009	%6.9
2010	%2.7

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات المختلفه

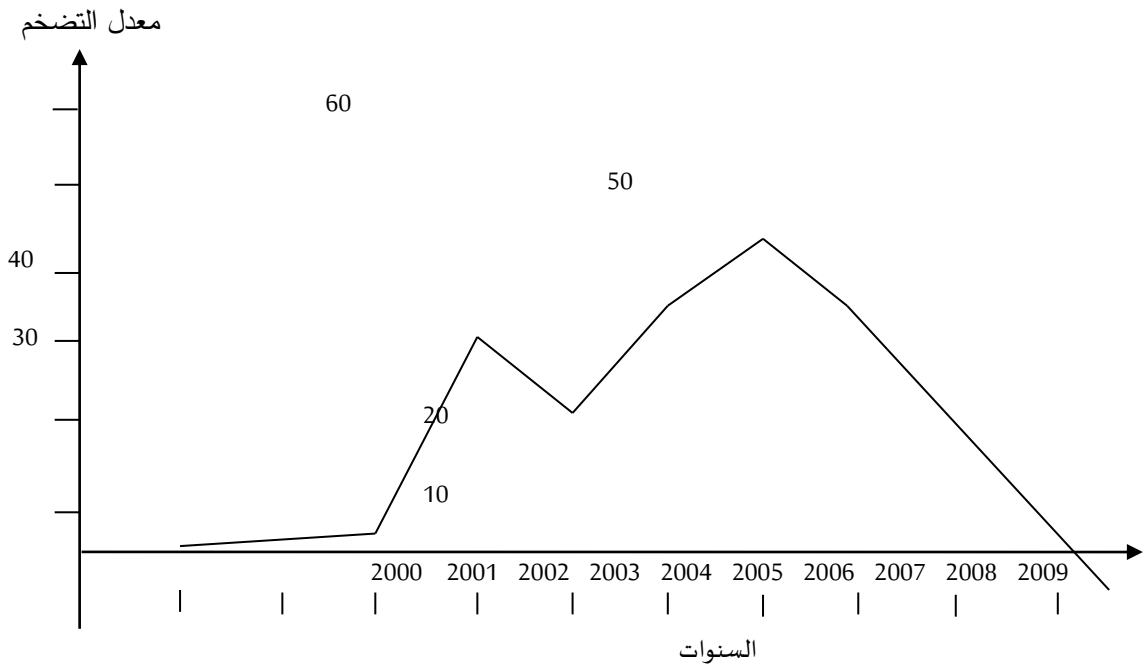

المصدر:- الشكل (1) من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (3)

الاستنتاجات

1- ان التضخم الاقتصادي بمفهومه العام والبسيط والواضح هو ارتفاع المستوى العام للاسعار في الاسواق بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود بالمقابل ارتفاع اسعار السلع والخدمات مما يولد نوع من الاربكاك في التعاملات اليومية بين البائعين والمشترين.

2- ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم سيؤدي الى ارتفاع معدلات اسعار الفائدة .

3- للتضخم الاقتصادي اثار سلبية تضر بالاقتصاد القومي للبلد وبنفس الوقت له اثار ايجابية لكي يكون حافزاً للبلدان للنهوض بواقعها.

4- ان من اسباب ارتفاع معدلات التضخم تعود الى اسباب نقدية صرفة والى اسباب هيكلية وفساد مالي واداري وحروب وازمات وهذا ما يعاني منه الاقتصاد العراقي اليوم .

5- تبين لنا من خلال ماتم التطرق اليه في بحثنا ان معدلات التضخم قد ارتفعت بعد عام 2003، اكثر من ارتفاعها قبل هذا التاريخ ويعود السبب في ذلك الى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها.

6- انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وتفشي ظاهرة الرشوة والبطالة في المجتمع العراقي حتى انه بات يحتل المركز الاول في هذا المجال حسب البيانات الصادرة من منظمات الامم المتحدة.

التوصيات

1- تقليص الانفاق الحكومي بكل اشكاله ورفع معدلات الضرائب على السلع الكمالية على وجه التحديد.

2- تحكم الدولة بكمية النقود المتداولة في السوق والعمل على ترشيد عملية الاصدار النقدي بما يتلائم وحاجة السوق من النقود من اجل خلق نوع من التوازن بين المعروض السلعي والنقدي.

3- العمل على تقليص العجز المالي الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق وضع خطط يتم من خلالها تحديد اولويات الانفاق.

4- نشر الوعي الادخاري في اوساط المجتمع العراقي وتقديم التسهيلات من قبل الحكومة لدفع الافراد على استخدام الفائض من ادخاراتهم وتوظيفها في الاستثمارات.

5- محاربة ظاهرة الرشوة والفساد المالي والاداري بكل اشكاله الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي الان من خلال سن قانون ملزم يحاسب بموجبة كل من يلجأ الى هذا لاسلوب وعرضه من على شاشة التلفاز لكي يكون عبرة لغيره.

6- تقديم العروض والمساعدات والمنح لافراد المجتمع العراقي وبدون فائدة لغرض استثمارها في مشاريع متعددة خاصة وان موازنة العراق اليوم تعاني من فائض مالي بسب كبر حجم الواردات التي يحصل عليها.

7- ومن اجل معالجة التضخم يوجه الباحث بعدم طبع عملات ذات الفئات العالية او الكبيرة.

المصادروالمراجع

1- الامين, عبد الوهاب وباشا، زكريا عبد المجيد ،(1983), مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني،دار المعرفة – الكويت.

2- الانباري ,احمد عبد الامير , الفساد المالي والاداري ابرز تحديات بناء العراق الجديد ,متاح على الموقع
http://www.annabaa.org/nba46/tadakhtim

3- البازعي، حمد سليمان جمان,(1997)، مجلة الادارة العامة ،الانتقال الدولي للتضخم ،العدد الاول –

4- البنك المركزي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , نشرات احصائية للمدة (1991-2010) , متاح على الموقع www.cbi.iq

5- الحجية , اسماعيل محمد , (2002) , النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية , بحث منشور في الموقع www.aljaseera.net

6- حيان ،احمد سليمان،(2009), التضخم وارتفاع الاسعار .... الاسباب والنتائج والمعالجة ،الموقع الاقتصادي السوري ،الشبكة الدولية (الانترنيت).

7- السيد علي, عبد المنعم ، (1998) , دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ،مجلة البحوث والدراسات العربية.

8- الراوي. احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) , بغداد دار العلوم للدكتور , (2009).

9- زيني د. محمد علي ،الاقتصاد العراقي ،لماضي والحاضر وخيارات المستقبل الطبعة الثالثة،(2009).

10- صلاح الدين، (2007), د. حامد العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي ،الشبكة الدولية (الانترنيت) http://www.annabaa.org .

11- عطور سامي فاضل , دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار , مجلة دراسات اقتصادية , بيت الحكمة , بغداد , (1999) .

12- العمر، حسين ،تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويت ، مجلة جامعة الملك سعود , (1988م) .

13- عبد العزيز. اكرام ، (2002) , الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بغداد بيت الحكمة .

14- العال- محمد عبد ،التضخم الاقتصادي واثاره ، (1990) ,دار الجنان ، بيروت.

15- عبد المطلب سعد علي , (2008) , دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية , بصدد البحوث والدراسات .

16- القريشي ،محمد صالح، (2009) , اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ،مكتبة الجامعة ،الشارقة.

17- معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وادارة الاعمال (2001) .

18- مركز العراق للأبحاث , (2004), المجلة علمية التي يصدرها مركز العراق للأبحاث المحلية الأول .

19- منتدى المهندس ،القسم العلمي ،الشبكة الدولية(الانترنيت).

20- مجموعة مؤلفيين , (2000) ,الوطن السوري بين حزبين , مركز الدراسات الوحدة العربية , دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر, بيروت .

21- هاشم , اسماعيل محمد , (1996), مذكرات في النقود والبنوك , دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع , .

22- وزارة المالية العراقية , دائرة الموازنة والنفقات المخططة لعامي (2006-2007) .